

الأسرة الجزائرية ودورها في تعزيز الأمن الاجتماعي

The Algerian Family and Its Role in Enhancing Social Security



شوقي مرابط *

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

merabet-chakoui@univ-eloued.dz

مخبر الخدمة الاجتماعية وخدمة المجتمع

تاريخ الاستلام: 2026/03/10 تاريخ القبول 2026/05/28 تاريخ النشر 2026/06/08



ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة الأسرة الجزائرية بوصفها ركيزة اجتماعية محورية تُسهم في بناء الأمن الاجتماعي وتعزيز تماسك المجتمع. وتنطلق الدراسة من مسلمة مفادها أن الأسرة ليست مجرد وحدة بيولوجية للتكاثر، بل هي فضاء للتنشئة الاجتماعية وإنتاج القيم ونقل الهوية الثقافية عبر الأجيال. وقد رصدت الدراسة أبرز التحولات البنيوية التي طرأت على الأسرة الجزائرية في العصر الراهن، لا سيما الانتقال التدريجي من نمط الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية تحت وطأة التحضر وتحولات سوق العمل، فضلاً عن إعادة توزيع السلطة والأدوار بين الجنسين، وتصاعد تأثير وسائل الإعلام والتكنولوجيا الرقمية في التنشئة الاجتماعية. وتكشف الدراسة أن الأمن الاجتماعي يتركز على أبعاد متشابكة تشمل البعد القيمي والنفسي والاقتصادي والسياسي والرقابي، وأن الأسرة تظل الفاعل الأول في تحقيق هذه الأبعاد مجتمعة، وإن تفاوتت درجة نجاعتها بتفاوت الظروف الاجتماعية

* المؤلف المراسل

والاقتصادية المحيطة بها. وتخلص الدراسة إلى أن دعم الأسرة وتمكينها من أداء وظائفها التربوية والوقائية والاندماجية يُعدّ شرطاً لازماً لتحقيق الاستقرار الاجتماعي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الأسرة الجزائرية، الأمن الاجتماعي، أنماط الأسرة، التنشئة الاجتماعية، الضبط الاجتماعي.

Abstract

This study examines the Algerian family as a pivotal social institution contributing to the construction of social security and community cohesion. It proceeds from the premise that the family is not merely a biological unit but a space for socialization, value production, and cultural identity transmission across generations. The study traces the structural transformations undergone by the Algerian family in the contemporary era, notably the gradual shift from the extended family model to the nuclear family under urbanization pressures and labor market changes, alongside the redistribution of authority and gender roles and the growing influence of digital media on socialization processes. The analysis reveals that social security rests on intertwined dimensions—moral, psychological, economic, political, and regulatory—and that the family remains the primary agent in achieving these dimensions, albeit with varying effectiveness according to prevailing socioeconomic conditions. The study concludes that supporting and empowering the family to fulfill its educational, preventive, and integrative functions is a necessary condition for achieving social stability in Algeria.

Keywords: Algerian Family, Social Security, Family Patterns, Socialization, Social Control.

مقدمة

تحتلّ الأسرة في منظومة العلوم الاجتماعية مكانةً استثنائيةً لا تُضاهيها فيها أي مؤسسة اجتماعية أخرى؛ فهي الوعاء الأول الذي يتشكّل فيه الإنسان وتحدد فيه ملامح هويته وبوصلته القيمية قبل أن تتدخل سائر أجهزة التنشئة الاجتماعية. وفي السياق الجزائري تحديداً، تكتسب الأسرة بُعداً استراتيجياً يتخطى وظائفها التقليدية المعروفة، إذ تتقاطع فيها خصوصيات ثقافية وتاريخية ودينية جعلت منها حارساً للهوية

الجماعية ووسيطاً لنقل التراث الحضاري من جيل إلى جيل. وقد ازدادت الحاجة إلى فهم دور الأسرة في بناء الأمن الاجتماعي مع تسارع وتيرة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع الجزائري، وما أفرزته من ضغوط متعددة على البنية الأسرية وعلى منظومتها القيمية.

وإذا كان الأمن الاجتماعي يُجسّد ذلك الشعور الجمعي بالاطمئنان والاستقرار الناجم عن قدرة المجتمع على حماية أفرادهِ من الاختلالات والتفكك، وعلى صون تماسك روابطه الاجتماعية واستمرار نظمهِ القيمية، فإن الأسرة تبقى المدرسة الأولى لتعلّم هذا الأمن وممارسته، ابتداءً من التنشئة الاجتماعية التي تُوطّد في الفرد قيم المسؤولية والانتماء، وانتهاءً بالرقابة الاجتماعية غير الرسمية التي تُسهم في الحدّ من الانحراف.

وتنبثق إشكالية هذه الدراسة من التساؤل الجوهرى الآتى: إلى أي حدّ تُسهم الأسرة الجزائرية في تعزيز الأمن الاجتماعي، وما طبيعة الأدوار التي تضطلع بها في ظل التحولات الاجتماعية المعاصرة؟ وللإجابة عن هذا التساؤل اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُتيح فهم الواقع الاجتماعي في أبعاده المختلفة وتفسير العلاقات القائمة بين متغيراته. وتهدف الدراسة في مجملها إلى الكشف عن الوظائف التربوية والقيمية والرقابية للأسرة الجزائرية، وتحليل مسارات التحول في بنيتها وأنماطها، ورصد الأبعاد المتعددة للأمن الاجتماعي، واستجلاء العلاقة التفاعلية بين استقرار الأسرة وتماسك المجتمع.

أولاً: مقارنة مفاهيمية للأسرة والأمن الاجتماعي

1- مفهوم الأسرة

لا يزال مفهوم الأسرة يُثير جدلاً معرفياً واسعاً في حقل العلوم الاجتماعية، وذلك لتشعب أبعاده وتقاطعهِ مع حقول معرفية متعددة كعلم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا والفقهِ المقارن. فمن الناحية الاجتماعية، تُعرّف الأسرة عموماً بوصفها

جماعةً اجتماعيةً أوليةً يرتبط أفرادها بروابط القرابة والمصاهرة، ويشتركون في الإقامة والتكافل، وتُشكّل اللبنة الأولى في البناء الاجتماعي الأشمل. ويذهب بعض المفكرين الاجتماعيين إلى تعريفها بأنها مجموعة من الأفراد تربطهم صلة قرى وثيقة، يكونون وحدةً اجتماعيةً صغيرةً هي خلية من خلايا المجتمع الكبير.¹

وقد أضاف الباحثون المعنيون بدراسة الأسرة الجزائرية تحديداً أبعاداً ثقافية وتاريخية لهذا التعريف؛ فالأسرة في السياق الجزائري لا تُفهم بمعزل عن الشبكة القرابية الأوسع التي تنتمي إليها، ولا عن الموروث الثقافي والديني الذي يضبط علاقاتها الداخلية وأدوار أفرادها. فهي من هذا المنطلق "الوعاء الثقافي الأول" الذي يُجسّد أنماط الزواج ومراكز الجنسين وطبيعة العلاقات بين الأجيال وأشكال التماسك العائلي.²

وفي معرض تحليله للمجتمع الجزائري، أشار بيير بورديو إلى أن الأسرة الممتدة في هذا السياق تتجاوز نطاق الزوج وذريته لتضمّ شبكة من الأقارب الأبويين المتعددين الأجيال يجمعهم رابط السلطة الواحدة، وتشابك مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية في منظومة متكاملة³. وبصرف النظر عن تباين التعريفات وتنوع مقارباتها النظرية، فإن القاسم المشترك بينها يتمثل في الاعتراف بأن الأسرة تُشكّل الوحدة الاجتماعية الأساسية المنوط بها تكوين الفرد بيولوجياً ونفسياً واجتماعياً، وأن استمرارها ووظائفها شرط لا غنى عنه لديمومة الكيان الاجتماعي الأكبر.

2- مفهوم الأمن الاجتماعي

يُعدّ الأمن الاجتماعي من المفاهيم التي اتسع نطاقها التحليلي بشكل لافت في الفكر الأمني المعاصر، بعد أن كان محصوراً في البُعد العسكري لحماية الدولة. وقد أسهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع هذا المفهوم ليشمل قدرة المجتمع على الحفاظ على هويته الجمعية وأنماطه الثقافية وروابطه الاجتماعية في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية. ويرى بعض منظّري الأمن أن الأمن المجتمعي يتعلق بالاستدامة المقبولة للأطر

الجماعية المرجعية كاللغة والثقافة والدين والهوية، في ظل ظروف متغيرة وتحديات متعددة⁴.

أما على الصعيد الاجتماعي المحلي، فيتسع المفهوم ليشمل ما هو أبعد من البعد الهوياتي، إذ يُفهم الأمن الاجتماعي بوصفه منظومة متكاملة من الشروط التي تضمن سلامة الأفراد والجماعات من مختلف أنواع المخاطر، سواء تعلق الأمر بالجريمة والانحراف أو بالفقر والهشاشة الاقتصادية أو بالتفكك الأسري وانحيار الروابط الاجتماعية. ومن ثمّ فهو ليس مجرد غياب التهديدات الخارجية، بل هو حالة إيجابية من التماسك والاطمئنان التي تسود حين تؤدي المؤسسات الاجتماعية وظائفها على النحو المطلوب⁵.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمن الاجتماعي في جوهره مسؤولية تضامنية تُسهم في بنائها وصورها مؤسسات متعددة في مقدمتها الأسرة بوصفها النواة الأولى لأي بناء اجتماعي. ومن ثمّ يغدو الحديث عن علاقة الأسرة بالأمن الاجتماعي حديثاً عن أصل المسألة لا عن هامشها.

ثانياً: مظاهر التحول في الأسرة الجزائرية المعاصرة

يُمثّل التغير الاجتماعي سمةً ملازمةً لكل المجتمعات البشرية، وليست الأسرة الجزائرية استثناءً من هذه السّنة الكونية. فقد أفرزت التحولات الهيكلية العميقة التي اجتاحت المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، ولا سيما في أعقاب الطفرة التنموية للسبعينيات والإصلاحات الاقتصادية للتسعينيات، تحولاتٍ جوهريةً في بنية الأسرة وأنماط تنظيمها الداخلي. ويمكن إجمال أبرز هذه التحولات فيما يلي:

1- التحول من حيث الحجم والتنظيم

تميّزت الأسرة الجزائرية تاريخياً بنمط الأسرة الممتدة، وهو نمط يجمع عدة أجيال وعدة وحدات زواجية في إطار معيشي واحد تحت إشراف رأس العائلة، وقد كان هذا

النمط ينسجم انسجاماً وظيفياً مع الاقتصاد الزراعي الريفي القائم على الإنتاج الجماعي والتضامن العائلي. غير أن موجات النزوح الريفي المتتالية نحو المدن، وانتشار نمط الأجر الفردي المرتبط بسوق العمل الحضري، قد أفضيا تدريجياً إلى تفكك هذا النمط وصعود الأسرة النووية بوصفها نموذجاً سائداً في الوسط الحضري⁶.

ولا يُمثل هذا التحول مجرد تغير في عدد السكان الذين يقطنون تحت سقف واحد، بل هو تحوّل عميق في منطق التضامن والتنظيم الاجتماعي؛ فقد انتقل محور الهوية من الجماعة القروية الموسعة إلى الثنائية الزوجية وذريتها المباشرة، وصاحب ذلك تحوّل في آليات اتخاذ القرار وتوزيع الموارد والمسؤوليات.

2- التحول في أنماط السلطة وإدارة العلاقات الداخلية

شكل التعليم وإدماج المرأة في سوق العمل المتغيرين الأكثر تأثيراً في إعادة رسم خريطة السلطة داخل الأسرة الجزائرية؛ فقد كانت السلطة الأبوية في النمط التقليدي تتسم بالطابع التراتبي المطلق الذي يُعلي من مكانة الرجل ويُهيمن على قرارات الأسرة كافة. أما في ظل التحولات المعاصرة، فقد أفرزت استقلالية المرأة الاقتصادية والتعليمية ديناميةً تفاوضية جديدة في العلاقة الزوجية، أتاحت للمرأة حضوراً أكبر في دوائر القرار الأسري⁷.

غير أن هذا التحوّل لا يعني تبدّل كامل للنمط السلطوي، بل هو في أغلب الأحيان تعديل تدريجي يُبقي على بعض الثوابت الرمزية للسلطة الذكورية، حتى حين تتنازل عن مساحات فعلية منها. ويعكس هذا الأمر التوتر الدائم بين الموروث الثقافي والحداثة في تشكيل العلاقات الأسرية.

3- التحول في أساليب التنشئة الاجتماعية

كانت الأسرة الجزائرية التقليدية تحتكر إلى حدٍ بعيد وظيفة التنشئة الاجتماعية، وكانت منظومتها القيمية تُنقل بشكل مباشر من الأجيال الكبيرة إلى الأجيال الصاعدة

في فضاء اجتماعي مغلق نسبياً. أما اليوم، فقد باتت الأسرة تشارك هذه الوظيفة مع فاعلين آخرين أبرزهم المؤسسة التعليمية ووسائل الإعلام والتكنولوجيا الرقمية التي باتت تُشكل مصدراً بديلاً للمعايير والقيم والمرجعيات الثقافية لدى الأجيال الشابة⁸.

وقد أفرز هذا الواقع تحديات جديدة أمام الأسرة الجزائرية؛ إذ أصبحت مطالبةً بالموازنة بين الحفاظ على منظومتها القيمية الموروثة ومتطلبات الانخراط في العالم المعاصر بمعاييره ومرجعياته المتجددة. وهذه المعادلة المعقدة تجعل الدور التربوي للأسرة أكثر تعقيداً مما كان عليه في الأجيال السابقة، وتستلزم آليات تربية أكثر مرونة وانفتاحاً.

4- تغير الوضع الاجتماعي للمرأة الجزائرية

مثل ولوج المرأة الجزائرية إلى سوق العمل وفضاءات القرار السياسي والإداري تحولاً جذرياً في الخريطة الاجتماعية للأدوار والهويات الجنسانية. فقد أسهم هذا الولوج في إضعاف منطق التقسيم الصارم بين الفضاء الخاص الأنثوي والفضاء العام الذكوري، مما أعاد رسم حدود المسؤولية والمشاركة داخل الأسرة وخارجها. كما أتاح التعليم للمرأة أدوات المعرفة والتفكير المستقل، في حين أتاح لها العمل الاستقلال الاقتصادي وقوة التفاوض، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على طبيعة العلاقات الزوجية وأنماط صنع القرار الأسري⁹.

ثالثاً: أبعاد الأمن الاجتماعي

شهد مفهوم الأمن تطوراً مفاهيمياً متسارعاً في العقود الأخيرة، إذ انتقل من نطاقه التقليدي المرتبط بحماية الحدود والسيادة إلى نطاق أوسع يشمل الإنسان في أبعاده المختلفة. ويمكن استجلاء أبرز أبعاد الأمن الاجتماعي على النحو الآتي:

1- البعد القيمي والأخلاقي

يُجسّد هذا البعد المحور الجوهري للأمن الاجتماعي، إذ يركز على منظومة المبادئ والمعايير الأخلاقية التي تضبط السلوك الاجتماعي وتحدد الحلال من الحرام

والمقبول من المرفوض في الفضاء العام. وحين تُصبح هذه المنظومة راسخةً في وجدان الأفراد، تتحول إلى رقابة ذاتية لا تحتاج إلى إكراه خارجي، وتُوجد بذلك حصانة مجتمعية ذاتية ضد الانحراف والإجرام.

2- البعد النفسي والوجداني

يتعلق هذا البعد بالشعور الداخلي للفرد بالأمان والانتماء والقبول داخل جماعته. فالفرد الذي نشأ في بيئة أسرية داعمة توفر له الحب والتقبل وتُحيطه بشبكة علاقات وجدانية متينة، يكون أكثر قدرة على التكيف الاجتماعي والمواجهة الإيجابية لضغوط الحياة، في حين أن غياب هذا الأمن النفسي قد يُهيئ المناخ لنشوء اضطرابات نفسية واجتماعية تمتد آثارها إلى المحيط الأوسع.

3- البعد الاقتصادي

يشمل هذا البعد توفر الحد الأدنى من الموارد المادية التي تُمكن الأسرة من تلبية احتياجاتها الأساسية وصون كرامتها الإنسانية. وقد كشفت الدراسات الاجتماعية عن ارتباط وثيق بين الهشاشة الاقتصادية والتفكك الأسري من جهة، وبين التفكك الأسري وارتفاع معدلات الانحراف من جهة أخرى، مما يجعل الأمن الاقتصادي للأسرة ركيزة لا غنى عنها في منظومة الأمن الاجتماعي الأشمل¹⁰.

4- البعد السياسي والقانوني

يتصل هذا البعد بجملة الشروط المؤسسية الكفيلة بضمان حقوق الأفراد وصون حرياتهم في ظل دولة القانون. فالاستقرار السياسي الحقيقي لا يُبنى على القمع والإكراه، بل يتأسس على تعاقد اجتماعي تكون فيه الحقوق والواجبات متوازنة، وتكون فيه المؤسسات القضائية والأمنية في خدمة العدالة لا في خدمة السلطة وحدها¹¹.

5- البعد الرقابي والوقائي

يُجسّد هذا البعد الوجه العملي للأمن الاجتماعي المتمثل في منظومة الضبط الاجتماعي غير الرسمي والرسمي على حدٍ سواء. وتلعب الأسرة في هذا الإطار دور الجهاز الرقابي الأول الذي يُراقب سلوك أفرادها ويُوَجِّههم ويتدخل مبكراً حين تُلوح بوادر الانحراف، قبل أن يتحوّل الأمر إلى ظاهرة اجتماعية تستدعي تدخلاً مؤسسياً.

رابعاً: دور الأسرة الجزائرية في تحقيق الأمن الاجتماعي

1- الدور التربوي والتعليمي

تُمثّل وظيفة التربية والتنشئة الاجتماعية الوظيفة الأم للأسرة، فمنها تتفرع سائر الأدوار وإليها تعود في نهاية المطاف. فمن خلال التفاعل اليومي المتواصل بين الآباء والأبناء تُنقل المنظومة القيمية، وتُرسّخ الهويات، وتُرسّم حدود المقبول والمرفوض. وإذا كانت المدرسة تُكمل هذه المهمة وتُنظّمها، فإن الأسرة تسبقها في الزمن وتوفّر لها الأرضية الخصبة التي تنمو فيها البذور التربوية¹².

ويتجلى هذا الدور التربوي في محاور عدة: أبرزها غرس قيم المواطنة والانتماء والمسؤولية الجماعية، وتعليم الأبناء أصول التعامل مع الآخر واحترام التنوع، وتنمية الشعور بالواجب تجاه المجتمع. وحين تؤدي الأسرة هذا الدور بفاعلية، تُنتج مواطنين قادرين على المشاركة الإيجابية في الحياة الجماعية، وهو ما يُعزز الأمن الاجتماعي من الداخل ويجعله متجذراً في الوجدان الجمعي لا مفروضاً من الخارج.

2- الدور النفسي والوجداني

تُشكّل الأسرة السليمة الملاذ الأمين الذي يجد فيه الفرد دعمه الوجداني وشبكة أمانه النفسية التي تُمكنه من مواجهة إكراهات الحياة الاجتماعية بمرونة واتزان. وتدلّ البحوث السيكلوجية المعاصرة على أن الأطفال الذين ينشؤون في بيئات أسرية داعمة توفر لهم الدفء العاطفي والتوجيه غير القمعي، هم أكثر ثقة بأنفسهم وأكثر قدرة على

بناء علاقات اجتماعية سليمة، مما يُقلص احتمالات انزلاقهم نحو السلوكات الانحرافية¹³.

يتطلب تحقيق هذا الأمن النفسي أن تجمع التنشئة الأسرية بين الضبط والحرية، وبين الدفء العاطفي والمطالبة بالمسؤولية؛ فالحماية الزائدة قد تُفضي إلى شخصيات هشة عاجزة عن التكيف خارج الفضاء الأسري، كما أن الصرامة المطلقة قد تُؤدّب كبتاً قد ينفجر في مرحلة لاحقة من حياة الفرد.

3- الدور الاقتصادي

لا يزال التضامن الاقتصادي الأسري يُمثّل في السياق الجزائري شبكة أمان غير رسمية للفئات الهشة والمعرضة للهشاشة الاجتماعية. فحين تُضيق فرص العمل أو تتراجع القدرة الشرائية، يصبح الدعم الاقتصادي الأسري الملاذ الذي يحمي من الانزلاق نحو الفقر المدقع أو نحو السلوكات الانحرافية التي ينتهجها بعض من تُسوّل لهم أنفسهم كسر القانون في طلب الرزق. ومن ثمّ فإن الأسرة المستقرة اقتصادياً تُسهم بصورة غير مباشرة في تخفيض معدلات الجريمة والانحراف¹⁴.

4- الدور الرقابي والوقائي

تُجسّد الأسرة المؤسسة الرقابية الأولى في المجتمع، وهي رقابة تتميز بخاصيتين جوهريتين: أنها مُبكرة لأنها تبدأ من السنوات الأولى لحياة الفرد، وأنها تطوعية لأنها تنبع من محبة لا من إكراه. وتتمثل أبرز صور هذه الرقابة في متابعة علاقات الأبناء الاجتماعية وانتقائها، والإشراف على استخداماتهم للفضاء الرقمي، ومراقبة سلوكهم في الفضاء العام، ومعالجة الأعراض الأولى للانحراف قبل أن تتحول إلى مسارات سلوكية راسخة¹⁵.

في ظل الانتشار المتسارع لوسائل التواصل الاجتماعي وتساعد تأثيرها في قيم الشباب وسلوكياتهم، باتت هذه الوظيفة الرقابية للأسرة أكثر إلحاحاً وأكثر تعقيداً في آن واحد، مما يستدعي من الأسرة الجزائرية تطوير آليات رقابية ملائمة لطبيعة العصر الرقمي دون أن تنزلق نحو القمع المنقَر.

خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج الجوهرية التي تُجَلِّي طبيعة العلاقة التفاعلية بين الأسرة الجزائرية والأمن الاجتماعي. فعلى الرغم من التحولات البنيوية العميقة التي أصابت الأسرة الجزائرية وغيّرت من ملامحها الشكلية ومن طبيعة علاقاتها الداخلية، فإنها لم تتخلَّ عن جوهرها الوظيفي بوصفها المنبع الأول للقيم والضمانة الأساسية للتوازن الاجتماعي. فالانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية لم يُلغِ دورها التربوي والوقائي، بل أعاد تشكيله وفق شروط اجتماعية وتكنولوجية مستجدة.

كما كشفت الدراسة أن الأمن الاجتماعي مفهوم متعدد الأبعاد لا يُختزل في الجانب الأمني الضيق، بل يمتد ليشمل الأمن القيمي والنفسي والاقتصادي والسياسي والرقابي، وأن الأسرة وسيطٌ أساسي في تحقيق هذه الأبعاد مجتمعةً. وقد تبين أيضاً أن كل خلل في الوظائف الأسرية يُؤلِّد موجات تأثير متعاقبة تنعكس على المستوى المجتمعي الأوسع في صورة ظواهر اجتماعية سلبية كالجرمة والانحراف وتفكك الروابط التضامنية.

من هنا يغدو دعم الأسرة الجزائرية وتمكينها من أداء مهامها في ضوء متغيرات العصر سياسةً عمومية ذات أولوية قصوى، لا ترفاً أكاديمياً. ويستلزم هذا التمكين جملة من الإجراءات المتشابكة: على الصعيد التربوي بتطوير برامج الوعي الأسري وتعزيز مهارات التنشئة الإيجابية، وعلى الصعيد الاقتصادي بتوفير شروط الكفاية المادية للأسر المهشة، وعلى الصعيد القانوني بتحديث التشريعات المنظّمة للأحوال الأسرية بما يضمن حقوق جميع الأطراف. تظل الأسرة، بصرف النظر عن تنوع أشكالها وتطور بنيتها، الخلية

الأصيلة والدعامة التي لا غنى عنها في بناء مجتمع جزائري آمن متماسك قادر على مواجهة تحديات الحاضر وإعداد أجيال الغد.

-
- ¹ عبد المجيد لبصير، موسوعة علم الاجتماع، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص286.
- ² محمد مصطفى زيدان، علم النفس الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص110.
- ³ P. Bourdieu, Sociologie de l'Algérie, P.U.F, Paris, 1974, p.12.
- ⁴ Salim Chena, L'École de Copenhague et la notion de sécurité sociétale, Revue Asylon(s), N°4, 2008, p.5
- ⁵ وناسي سهام، الأمن الاجتماعي وجائحة كورونا، مجلة الإحياء، 21(29)، 2021، ص852.
- ⁶ محمد السويدي، المجتمع والثقافة والشخصية، الجزائر، 1990، ص88-90.
- ⁷ Abassi Zohra, La demande de divorce dans la famille Algérienne contemporaine, OPU, Alger, 2005, p.123
- ⁸ فريدة سعيدي بشيش، التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص161-162.
- ⁹ العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأسرة العربية والجزائرية، الجزائر، ص292.
- ¹⁰ رمزي نبيل، الأمن المجتمعي وقضية الحرية، الدار الجامعية، 1988، ص76.
- ¹¹ نبيل رمزي إسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1988، ص77-78.
- ¹² حامد زهران، الأمن النفسي دعامة أساسية للأمن القومي العربي والعالمي، اتحاد التربويين العرب، بغداد، 1988، ص54.
- ¹³ شيفر وميلمان، الإرشاد النفسي للأطفال والمراهقين، ترجمة نسيم داوود، 1996، ص23.
- ¹⁴ تماضر مصطفى أحمد، مشكلات الأمن الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1995، ص63.
- ¹⁵ Robert Merton, Social theory and social structure Free Press, N.J., 1962, p.121